بحرا الضياء

العدد ٣٨٦ - الاثنين ١٢ آذار ٢٠٠٧م- ٦٧٥٦ آ

توحيد الخطاب الإعلامي وتفعيله أولى مقومات نجاح خطة فرض القانون

أبو حيدر المولى - بغداد

التحول الجاد في مجرى المجابهة مع مشروع الارهاب التدميري في العراق وعلى وجه الخصوص الالتزام الرسمي المدعوم من قوى التحالف المتعددة الجنسيات بتنفيذ خطة فرض القانون، وما حققته في أسابيعها الاولى من نتائج ميدانية ملموسة لم يأخذ استحقاقه الاعلامي الحكومي والشعبي في جو مشحون بعشرات الفضائيات ومئات الصحف والمجلات والنشرات والاذاعات والتي دأب قسم كبير منها على بث سموم مصورة العراق كساحة حرب أهلية وميدان مفخخات وجثث مجهولة الهوية ليس إلا.. من تضخيم وتفخيم ما يجري في العراق لالحاق المزيد من الاحباط واليأس في نفوس العراقيين الصابرين ودفعهم الى التخلي عن المشروع الديمقراطي الجديد.

من هنا تأتي أهمية تجييش كافة وسائل الاعلام في مواكبة خطة أمن بغداد خطوة خطوة وابراز نتائجها ساعة بساعة ويوما بيوم وسد كافة الثغرات التي يحتمل نفاذ الأجهزة المغرضة من خلالها وسد الطرق على مستغلي ومتحيني الفرص.. وذلك بعقد المؤتمرات الصحافية وعلى كافة المستويات الأمنية، واقامة الندوات على مختلف الصعد واستثمار التوثيق التلفزيوني المباشر بحيث يكون الجمهور على تواصل مستمر وتام مع الحدث. كما تقتضي حالة الاستنفار التام لقوات الجيش والحرس الوطني والشرطة الوطنية استنفار الاعلام الرسمي والجماهيري لتوحيد الخطاب الاعلامي بغية تحقيق الأهداف المرجوة من خطة فرض النظام

الجدل الإعلامي وسجالاته العقيمة يربك عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية ويضعف أداءها الميداني

فقد تستغل بعض الأطراف الاعلامية المعادية تصريحا لهذا المسؤول أو ذلك لتوظفه في بلبلة سياسية للتشويش وخلط الأوراق، وتجنبا لهذه التأويلات يتوجب على كافة فرقاء العملية السياسية الابتعاد عن الجدل الاعلامي الذي لا يثمر سوى سجالات لا تسمن ولا تغني بقدر ما تسيء وتربك عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية والحكومية بشكل عام. فالجماهير أحوج ما تكون الى الحقائق بعدما أرهقتها التصريحات الاعلامية الرنانة. لقد كان من واجب المنافذ الاعلامية المختلفة استثمار هذا التحول وابرازه في برامج بناءة وبأساليب وطرق مقنعة ترفع معنويات الشارع وتعيد الثقة للنفوس التي تلاعب الارهاب بمقدراتها وشوش الاعلام المغرض تطلعاتها. وبذلك تدفعها باتجاه المشاركة الفاعلة في مطاردة الشراذم الارهابية المنهزمة والتي يتم التعتيم المقصود على هزائمها المنكرة من قبل الجهات الداعمة لها تمويلا وتسليحا واعلاما. ولجعل المواطن البسيط ذا دور مميز في هذه العملية المصيرية لا بد من إشعاره بما يجري وإطلاعه على صورة الواقع الميداني من خلال القنوات الاعلامية المختلفة التي تشكل حلقة ارتباط وتواصل بين المواطن وحكومته الوطنية، حيث ان الحالة تتطلب توفير قدر كبير من المعلومات الآنية الدقيقة الخالية من التهويل والتحريف والتي تدخل الاطمئنان الى نفوس الجماهير وتدفعها لتفاعل أكبر مع أجهزة الحكومة المعنية بإحلال الأمن وتطهير العراق من براثن الارهاب. وحتى لا تفقد الحكومة مصداقيتها أو تبدو مفككة المفاصل مرتبكة الخطط يجب الحرص على عدم تبني تهويل النجاحات واظهارها بغير حقيقتها، وكذلك الابتعاد عن عرض معلومات متناقضة تسهم في تشويش حقائق الواقع الميداني للأمور. ان الثورة الاعلامية التي شهدها العالم في السنين الأخيرة والمتمثلة بهذا الكم الهائل من الفضائيات المرتبطة بأقمار صناعية تغطي كرتنا الأرضية محولة العالم الى قرية صغيرة ملتقطة كل شاردة وواردة، متلقفة الأخبار والحوادث غثها وسمينها لتحيطها بهالة من التهويل عبر برامج وندوات وحوارات ولقاءات متواصلة معززة بأفلام وثائقية وتسجيلية وصور نادرة من أجل تحقيق المزيد من الاثارة وبث المراد ايصاله الى آخر بقعة في الأرض وأسماع وأبصار كل من عليها. وطبيعي ان مثل هذا النشاط المحموم المدروس لا بد ان يأخذ مكانه عند المتلقي ويلقي في روعه المزيد من التشكيك والتساؤلات مرة أو يزرع الرعب والخوف والقلق مرة اخرى!، او يسلمه لليأس والقنوط والاتكفاء. وربما جذر في أعماقه ما يريده من مفاهيم وأوهام وما يبثه من سموم. ولذا برزت الحاجة الى استثمار الخبرة الاعلامية وتوظيفها في منحيين: المنحى الأول، يتمثل في كيفية التصدي للاعلام المغرض وتفنيد أباطيله بنفس الأساليب التي يستخدمها ومقارعتها بسلاحها وفق معايير مهنية وحقائق دامغة مكثفة لاسقاط ذرائعه المفبركة في نظر المتابع المأخوذ بمفتريات وتهويل

تفعيل المنبر الإعلامي بخطاب موحد مساهمة جادة في عمليتي إعادة الإعمار والاستقرار

تلك الجهات. المنحى الثاني، اتخاذ المنبر الاعلامي رديفا وظهيرا في عملية البناء بكل مفاصلها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والأمنية شريطة ان يستثمر الاعلام الحرفي الهادف البناء في خطاب موحد رصين يأخذ مساره الصحيح في عملية التغيير ويستقر في نفوس المتلقين كحقائق ملموسة وهذا يتطلب اعداد ملاكات ناشطة بمهنية عالية تكون بمستوى الحدث وعدالة القضية وعظم المسؤولية.

صلاح زينل

مع بداية الفصل التشريعي الثالث.. قبة البرلمان أولى من منابر الفضائيات

حميد الموسوي - بغداد

البرلمان الوطني العراقي وهو يدخل فصله التشريعي الثالث وفي مرحلة حرجة تمر بها التجربة العراقية الجديدة. وهو منعطف محفوف بالمخاطر وتداعيات لم تتعرض لمثلها شعوب العالم على مر العصور، سيتحمل اعضاؤه وزر كل ما وقع على ارض العراق المعطاء، ويتحملوا بأثم ما تعرض له الجماهير الوفية التي جازفت بحياتها لايصالهم تحت قبة البرلمان والتي لم تشهد انطلاق دخان ابيض من خلال نوافذها خلال الفصلين التشريعيين الاول والثاني. نعم لم يلمس المواطن العراقي الصابر قرارت ناجحة تعالج جراحه النازفة وتضع حدا لمعاناته الازلية. لم يشهد ولو تغييرا بسيطا على مستوى الخدمات او تحسين وضعه المعيشي ناهيك عن اوضاعه الامنية التي ازدادت سوءا يوما بعد يوم. حتى اذا انقضى الفصل الاول في سفرات استجمام سياحية، ورحلات سندبادية، عذرنا نوابنا المخلصون واختلقنا لهم المعاذير - وان كانت ضعيفة- بان تلك السفرات تندرج ضمن متطلبات العمل البرلماني الذي يستوجب تنشيط وتفعيل العلاقات الخارجية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية بنتائج محبطة لينكفيء المواطن البسيط عائدا لممارسة دوره الازلي -ضحية كل الظروف- نادما متحسرا. لم يكن الفصل الثاني التشريعي للمجلس الوطني العراقي بافضل من سابقه سواء من حيث النتائج الشافية لقرارات هامة، المستمر في مسألة تنفيذ المقررات المتخذة والتباطؤ المستغرب في التصدي للازمات وردع التجاوزات وحسم النزاعات. على ان ما سجله المواطن العراقي من مؤاخذات على برلمانه الوطني لايندرج في خانة الانتقاص من هذا البرلمان المنتخب من قبل شرائح العراق المختلفة، ولا يأتي من حالة تتبع عثرات واقتناص هفوات وتعداد مثالب بل يأتي من حرص الجماهير العراقية وقلقها على مستقبل برلمانها الذي ولد من مخاض عسير ونشأ على اسس ديمقراطية وانتخب بممارسة شعبية حرة لم تشهدها برلمانات اكثر الدول حرية وديمقراطية فضلا عن برلمانات المنطقة. اذ حصل على دعم شعبي منقطع النظير وحاز اعضاؤه على امتيازات لم تتوفر هو ما نراه في جلسات البرلمان المتعاقبة -والتي صارت تشبه بعضها- من سعة فجوة بين ممثلي الكتل المكونة للبرلمان. وعمق الجفوة بين الاخوة والتي اقرب ما تكون من العداوة والتربص والجدل العقيم الذي ما ان تخبو ناره الا لتتقد مستعرة بلهب اشد. ناهيك عن الغياب المتكرر غير المبرر، واتخاذ منابر الفضائيات بدل قبة البرلمان مقرا للعمل ومكتبا للتداول من الامور غاية في الحساسية.

ان النواب العراقيين مدعوون -بعد انقضاء فصلين تشريعيين- الى اتخاذ القرارات التي تجعلهم بمستوى المسؤولية التي وضعهم شعبهم فيها والقيادة والثقة التي حملهم امانتها. باذلين قصارى جهودهم في احباط ما تبقى من مخططات خائبة تحاول النيل من التجربة العراقية الجديدة. واضعين تجربة الفصلين السابقين نصب اعينهم متجاوزين هفوات واخطاء ما حصل جاعلين مصلحة العراق والتنفيذ الفوري لالتزامات مقطوعة. او من حيث تماسك الكتل التي شكلت البرلمان او حتى الحضور واكتمال النصاب!.

لقد تبرم المواطن البسيط -فضلا عن السياسي المتتبع- واستاء مستهجنا الاداء المتواضع لاعضاء البرلمان، والتساهل المفرط في التغيب الطويل المتكرر لبعض الاعضاء، والبرود الواضح في معالجة القضايا الساخنة. والتهاون لنظرائهم في العالم على الاطلاق.

ان الذي يدفعنا- ومعنا كل المخلصين والتواقين لعراق امن مستقر- للقلق والعتب في ان واحد مستهجنا الاداء المتواضع لاعضاء البرلمان، والتساهل المفرط في التغيب الطويل المتكرر لبعض الاعضاء، والبرود الواضح في معالجة القضايا الساخنة. والتهاون وسلبيات واخطاء كبيرة -معاذير وغض نظر، فأن الفصل الثالث لايحتمل اخطاء ولايتقبل تراخيا او تهاونا او تأجيلا. بعدما عرف الجميع ادوارهم وصارت مطالب الجماهير واستحقاقاتهم على المحك، وعليه فلا بد من اتخاذ الاجراءات الحازمة في التغيب ومقاطعة الجلسات طالما تنصلو من مسؤولياتهم وتنكروا للجماهير التي اوصلتهم الى قبة البرلمان. كذلك لابد من التشديد على تنفيذ القرارات والقوانين التي صدرت بالتعاون مع الهيئات التنفيذية والقضائية. وفي حالة حصول اي تلكوء او تباطؤ مقصود يناقش الامر علنا لاطلاع الجماهير وكشف كل الاوراق علنا.

ان الجماهير التي احتضنت قادتها الوطنيين وساندتهم واستمرت بوفائها المعهود برغم ما دفعته من تضحيات جسام مازالت عند وفائها وصبرها وترقبها. فليكن المسؤولون عند حسن ظن جماهيرهم.

هذا الفصل التشريعي لا يحتمل أخطاءً ولا تراخيا أو تهاونا أو تأجيلا بعدما عرف الجميع أدوارهم وصارت مطالب واستحقاقات الجماهير على المحك

الذي يدفعنا، ومعنا كل المخلصين والتواقين لعراق آمن مستقر، للعتب والقلق في آن واحد ما نراه في جلسات البرلمان المتعاقبة التي صارت تشبه بعضها

هل يستطيع المجتمع الدولي التدخل لحل الأزمة السياسية في العراق؟

مؤتمر بغداد: خطوة إيجابية ولكن متأخرة

سعد حسين - بغداد

بمباركة ودعم من قبل الامم المتحدة، افتتحت يوم امس الاول السبت في بغداد أعمال المؤتمر الدولي بشأن الأزمة العراقية بحضور عالي المستوى ضم ممثلين عن الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين ودول الجوار سيما ايران وسوريا والجامعة العربية وعدد كبير من الزعامات السياسية العراقية لبحث السبل الكفيلة بوقف الاقتتال وأعمال العنف واقرار مصالحة وطنية شاملة تؤمن اقامة الامن والاستقرار.

يأتي عقد المؤتمر في هذا الشهر بعد أن اخفقت جميع المساعي الحميدة الاقليمية والدولية لإقرار المصالحة واعادة الحياة الطبيعية الى العراق الذي بلغ تدهور الاوضاع فيه حدا خطيرا يخشى تأثيره على حالة السلام في الشرق الاوسط والخليج العربي.. كان ينتظر من المجتمع الدولي لا سيما الدول الكبرى ان تبادر بهذا المسعى قبل هذا التاريخ لاعادة ترتيب البيت السياسي في العراق، ولو فعلت ذلك لأمكن تفادي وقوع الكثير من الحوادث المأساوية وخفض أعداد الضحايا والخسائر المادية بنسبة كبيرة.

كان على مجلس الامن الدولي الذي أصدر قراره لخوض الحرب على العراق واسقاط نظامه ان يتحرك بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لإقامة عراق مستقر امن انطلاقا من مسؤولياته في حفظ الامن والسلام العالمي ولأسباب اخلاقية وانسانية تستدعي عدم ترك العراق يخوض لوحده غمار حرب ضروس ضد الارهاب واعمال العنف الدامي والاقتتال الطائفي.

يعزي بعض المراقبين اسباب تردد الامم المتحدة التدخل في الشأن العراقي وانتشال شعبه من الوقوع في حرب أهلية دموية الى الانتظار عما ستفسر عنه الجهود الوطنية والمؤتمرات الاقليمية لتوزيع السلطة السياسية بصورة عادلة على مكونات المجتمع العراقي وربما يضاف الى ذلك سبب اخر هو بروز مواقف ورؤى مختلفة بين اوربا وروسيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ثانية حول كيفية تسوية الاوضاع السياسية في العراق ويظهر ذلك بوضوح فيما يخص تناغم مواقف اوربا وروسيا والصين في وضع جدول زمني لسحب القوات الاجنبية من العراق والذي تصر بعض الأطراف السياسية العراقية عليه فيما ترى فصائل اخرى ان الوقت مبكر لسحبها.

في الواقع فإن الادارة الاميركية التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية أزاء ما يجري في العراق، ارادت منذ الوهلة الاولى الانفراد بحل الملف العراقي من خلال الرحلات المكوكية والمساعي الدبلوماسية لحل الازمة العراقية سلميا وبتوافق جميع الأطراف دون الاستعانة بالامم المتحدة ودول الجوار بإعتبار انها قادت عملية تغيير النظام السياسي ورغبتها في ارساء الديمقراطية في العراق ومن ثم نشر هذه التجربة في عموم دول المنطقة.. ولكن هذه المحاولة لم تلق النجاح المطلوب لحد الآن.

ان أي متتبع لمسلسل الأحداث في العراق يمكن ان يلاحظ بوضوح عدد الزيارات التي قام بها الرئيس الاميركي بوش ورئيس الوزراء البريطاني الى العراق لتقريب وجهات النظر بين الزعامات السياسية العراقية ثم تواصلت هذه الجهود بزيارات تكميلية لوزراء خارجية كلا البلدين لبغداد واستدعاء بعض كبار المسؤولين العراقيين الى واشنطن ولندن للتفاهم والاتفاق على اقرار عملية المصالحة والسلام في العراق.. هذه الجهود لم يسعفها الحظ لأن ترى النور ما إستوجب عقد المؤتمر موضوع البحث في بغداد يوم امس الاول بعد ان اثبتت مجريات الصدامات المسلحة بأنها كانت أقوى بكثير من كل التوقعات وبأن حل الأزمة العراقية بات موضوعا معقدا ويحتاج الى تدخل مؤثر من قبل المجتمع الدولي وعلى نطاق واسع يتم من خلالها تقديم الضمانات للأطراف العراقية المتناحرة ومن هنا جاء توسيع المشاركة في المؤتمر ليضم دول الجوار والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن.

مع ذلك فإن عقد المؤتمر له أهمية كبيرة في دفع العملية السياسية في العراق الى الامام ووقف اطلاق النار والبحث مجددا عن تسوية سياسية لاعادة تقسيم وتوزيع السلطة في البلاد وبضمانات دولية لمنع أية تجاوزات قد تحصل مستقبلا وهو ما يضمن اقامة الامن والاستقرار الدائم واعادة هيبة وسلطان الدولة على اقليمها.. ولتحقيق ذلك لا بد على الجهات الراعية للمؤتمر ان توسع باب المشاركة في اعماله ليشمل اكبر عدد ممكن من الفصائل السياسية التي لها ميليشيات أو مجموعات مسلحة تتحرك في الشارع العراقي وتلقى الدعم على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي رأي المعنيين في الشأن العراقي والشرق الأوسط فإن إشراك كل من ايران وسوريا في المؤتمر يعد خطوة ايجابية ومهمة على صعيد استقرار العراق وأمنه بشكل متوازن يحفظ مصالح كلا البلدين وامتدادتهما في العراق آخذين بنظر الاعتبار أن أية مصالحة وطنية لا يمكن أن ترى النجاح ما لم يوضع في الحسبان مدى تأثير الدولتين على مجريات الحياة السياسية العراقية.

يبقى الهاجس الذي يتخوف منه العراقيون هو فشل المؤتمر في احتواء الازمة العراقية وصعوبة التوصل الى تسوية شاملة ورصينة تنهي معاناة مأساوية يومية يعيشها العراق وشعبه.. ويدور في الشارع العراقي حديث حول ضرورة أن تعي الزعامات والقيادات السياسية خطورة الموقف الراهن في حالة فشل المؤتمر في حل الأزمة اذا أصرت الأطراف والفصائل السياسية على مواقفها المتصلبة التي لا تسمح للوساطة الدولية بأخذ دورها الفاعل لتقريب وجهات النظر والتوصل الى حلول توفيقية.

يتوجب ان لا تقتصر المشاركة في اعمال المؤتمر على الأطراف الرئيسة المعنية واهمال الفصائل الاخرى التي لها تأثير ولو بصورة أقل على مجريات الأحداث الدامية بل ان يكون الحضور فيه مفتوحا للجميع كي نحظى بنتائج شاملة تلقى مساندة كل مكونات الشعب العراقي وفصائله السياسية.

ينبغي ان تسفر اعمال المؤتمر عن قرارات فاعلة وملزمة لحل الازمة السياسية واعادة الامن والاستقرار في العراق مهما كان الثمن وبغض النظر عن الوسائل والا فان منطقة الخليج والشرق الاوسط المثقلة بالمشاكل سوف لن تشهد الاستقرار وربما تحدث مفاجأت لم تكن في الحسبان قد تمتد تأثيراتها الخطيرة على الامن والسلام العالمي لمنطقة الخليج التي تصدر ٦٥% من احتياجات العالم النفطية.. هذه المنطقة تعيش اليوم هواجس مواجهة مسلحة محتملة بعد أن أقرّ مجلس الأمن عقوبات اقتصادية ضد ايران بشأن ملفها النووي وربما تشدد هذه العقوبات ما يضيف على منطقة الخليج أزمة جديدة لا تقل خطورتها عن الأزمة العراقية والفلسطينية واللبنانية والسورية.

يتوجب على دول الجوار والعالمين العربي والاسلامي ان تلعب دورا ايجابيا فاعلا لتذليل العقبات وحل الخلافات بين القوى والفصائل السياسية وبما يؤمن المحافظة على وحدة العراق وشعبه واذا كان المؤتمر الحالي عاجزا عن تحقيق اهدافه الكاملة، فعلى الأقل يخرج المؤتمر بنجاح نسبي يتضمن عددا من القرارات المهمة والملزمة التي تصب في طريق المصالحة الوطنية والاستقرار وخاصة ما يتعلق باستهداف المدنيين والمنشآت المدنية والاقتصادية والقتل على الهوية.. ومن ثم تعقبه مؤتمرات تكميلية تقودنا في النهاية الى اعادة الامن والاستقرار الى العراق.